المصارف الإسلامية أمام تحديات لجنة بازل

م.م. معن عبود علي كلية الزراعة/جامعة البصرة

م.م. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المقدمة

لا يخفى إن قطاع المصارف يحتل مكاناً متميزاً داخل القطاع المالي، فهو من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشاراً فهو يتولى إدارة حركة النقود التي تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وتعد المصارف الإسلامية جزءاً مهماً وفاعلاً ضمن هذا القطاع في معظم الدول الإسلامية لما لها من دور مهم في إدارة الأموال واستثمارها لشريحة واسعة من المتعاملين معها وعلى وفق أحكام الشريعة الإسلامية، هذا فضلاً عن مجموعة كبيرة من المهام التي تضطلع بها هذه المصارف لكونها تتصف بعدد من المزايا التي تميزها عن باقي المصارف التقليدية.

لذا كان لزاماً أن تبحث القيود والتحديات التي تعترض طريق هذه المصارف وتعرفل حركة نموها ومساهمتها الفاعلة في تدوير الأموال وتحريك النشاط الاقتصادي في بلدانها.

ومن بين أبرز تلك التحديات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية ماتفرضه مقررات اتفاقية بازل بشقيها (بازل I، بازل II) من قيود على المصارف في البلدان النامية عموماً وعلى المصارف الإسلامية بشكل خاص.

إن الحديث عن اتفاقية بازل يمكن أن يكون بأكثر من أسلوب ومن منطلقات متعددة يلقي كل منها ضوءاً على جانب أو أكثر من هذا الموضوع المهم، فمن ناحية تعد مقترحات بازل تطوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية والمالية الدولية ألا وهو خضوع النشاط الاقتصادي والمالي بشكل متزايد لقواعد ومعايير دولية (Rule Setting) كما إنها تعد مظهراً من مظاهر العولمة في ميدان إدارة البنوك. لقد وضعت مقترحات بازل أساساً من جانب الدول الصناعية الأكثر تقدماً بشكل يتناسب مع ظروف عمل المصارف العالمية ودرجة تطورها غير مراعية لواقع المصارف في الدول النامية التي لم تكن ترتقي لذلك المستوى من التطور وهذا الأمر يتركز بشكل جلي في بازل I أكثر منه في بازل II، حيث إن الأخيرة لم تأت على شكل أحكام موحدة تسري على الجميع، وإنما تضمنت قائمة من الخيارات المختلفة تفرض على الجميع، إلا أنها ومع هذا التنوع لم تكن أبداً إلى جانب الواقع المصرفي في البلدان النامية ومنها بالطبع المصارف الإسلامية وذلك لصعوبة وضع هذه المصارف لسياسات تتوافق مع أحكام الاتفاقية وهذا بدوره يتقل كاهل المصارف الإسلامية بأعباء جديدة ويضعها أمام تحديات جديدة فضلاً عن تلك التي يضعها البنك المركزي كون معايير بازل تتطلب من المصارف في البلدان النامية ومنها المصارف الإسلامية تغييراً أساسياً في إستراتيجياتها، خاصة في مجال ممارسات الإقراض وما يتعلق بها من تركيز على مخاطر الائتمان، وهذا بالتأكيد سيؤثر سلباً على عمل المصارف الإسلامية التي لها ضوابطها ومعاييرها التي تتسم نوعاً ما بالخصوصية، ومقارنة بما تحقق خلال العقود الماضية من زيادة في العدد وبمعدلات النمو لكل من حجم

الأصول وحجم الاستثمار، فإن هذه التحديات التي تفرضها بازل ستؤدي إلى عرقلة حركة النمو في المصارف الإسلامية وستكون لصالح المصارف التجارية الأخرى التي ستعمل على تطبيق إستراتيجيات توافقية مع بازل لتحصل على التمويل والتسهيلات اللازمة. من المصارف الأجنبية والبنك المركزي على عكس المصارف الإسلامية التي تعمل وفقاً لأحكام دينية وقيم أخلاقية .

أهمية البحث

تتلخص أهمية البحث في تحديد أبرز التحديات التي تضعها لجنة بازل أمام عمل المصارف الإسلامية، باعتبارها من أشد القيود التي تعرقل مسيرة المصارف الإسلامية والتي تمارس إلى جانب المصارف الأخرى دوراً مهماً في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار والتنمية الاقتصادية .

أهداف البحث

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم المصارف الإسلامية والمراحل التاريخية التي مرت بها، وكذلك إبراز الملامح والسمات الرئيسية لهذه المصارف، ثم الكشف عن ماهية لجنة بازل ومراحلها ومقرراتها، وأخيراً الكشف عن تحديات بازل للمصارف الإسلامية من أجل تداركها.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تم تقسيم البحث إلى أربعة أقسام (فضلاً عن مقدمة وخاتمة) وعلى النحو الآتي :

أولاً: مفهوم وتاريخ المصارف الإسلامية .

ثانياً: السمات الأساسية للمصارف الإسلامية .

ثالثاً : لجنة بازل واتفاقياتها .

رابعاً: تحديات مقررات بازل .

وقد اعتمد البحث الرجوع إلى مجموعة من المصادر الحديثة للوصول إلى المعلومة الدقيقة والنسب والأرقام الحقيقية.

أولاً: مفهوم وتاريخ المصارف الإسلامية :

يتمثل المصرف الإسلامي بتلك المؤسسة المالية التي ينحصر تعاملها بما يتفق مع الضوابط والأحكام المدرجة في قائمة المعاملات المشرعة في القرآن الكريم والسنة المطهرة وغير المتعارضة معها .

وقد عرّف الباحثون المصرف الإسلامي بعدة تعاريف منها :

١- ((هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال، بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها وإتاحة الفرص المؤاتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام)).^(١)

٢- ((هو مؤسسة مالية إسلامية مصرفية، لتجميع الأموال، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع آمال في المسار الإسلامي)).^(٢)

٣- ((هو كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاء)).^(٣)

أما من الناحية التاريخية فقد سبق المحاولات القانونية والنظامية لإنشاء المصارف الإسلامية عدد من التجارب استهدفت إحياء الصيغ الإسلامية في بعض مجالات التمويل ولعل أقدمها اختيار السيد عبد الرحمن المهدي في السودان لصيغة المشاركة المتناقصة للحصول على التمويل (في العشرينيات والثلاثينيات) بدل التمويل المصرفي الربوي. (٤)

ثم كانت الانطلاقة البارزة لإعمال الصيرفة الإسلامية في عام ١٩٦٠م بنشاطات تتفق مع الشريعة الإسلامية (غير ربوية) تدعى بالمشاركة، أي الاشتراك في الربح والخسارة، وهكذا انطلق العمل الإسلامي ومنذ ذلك الوقت بدأت المصارف الإسلامية تمارس أعمالها في ضمن المعاملات غير المحرمة جنباً إلى جنب مع المصارف التجارية. وقد حققت هذه المصارف نجاحات لا يستهان بها إذ بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية نحو (٢٧٦) مؤسسة مصرفية تنتشر في (٤٨) دولة في مختلف أنحاء العالم وبلغ حجم الأصول التي تدار من قبل المصارف الإسلامية نحو (٢٩٢) مليار دولار في العام ٢٠٠٣م مقابل (٢٢,٥) مليار دولار في العام ١٩٩٨، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٣٢%)، كما ارتفع حجم الاستثمارات إلى (٤٣) مليار دولار بعد إن كان (١٩) مليار دولار في عام ١٩٩٨ وبمعدل نمو بلغ (٢٤%) بالمقارنة. (٥) كذلك أنشئت مجموعة من مؤسسات البنية التحتية لهذه المصارف والمؤسسة المالية كهيئة داعمة للعمل المصرفي الإسلامي، ويكمن دورها الايجابي في دعم وتعزيز الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية.

ومنها البنك الإسلامي للتنمية الذي تأسس عام ١٩٩٧ بهدف تنمية البنى الأساسية ودعم مشاريع الخصخصة في الدول الإسلامية، ثم تأسست هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية الدولية عام ٢٠٠١، ثم تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ومركز إدارة السيولة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية عام ٢٠٠٢. (٦)

وتجدر الإشارة إلى إن صندوق النقد الدولي وافق على إنشاء مجلس للإشراف على صناعة الخدمات المالية الإسلامية كهيئة متنقلة تحت إشرافه وإشراف عدد من البنوك المركزية في عدد من الدول العربية والإسلامية. (٧)

ويلاحظ على الساحة المصرفية تحول بعض البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية كمصرف الشارقة الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيره، فضلاً عن إنشاء بعض البنوك الربوية التقليدية فروعاً إسلامية لها كما إن هذه المصارف تعمل باستمرار على تطوير المنتجات والخدمات الجديدة التي تستقطب أعداداً متزايدة من العملاء التي تخدم أغراض التنمية الاقتصادية في بلدانها. (٨)

ثانياً: السمات الأساسية للمصارف الإسلامية :

يتسم المصرف الإسلامي بعدة سمات تميزه عن المصارف التقليدية ومن أهمها :

١- عدم التعامل بالفائدة الربوية :

إن السمة الأساسية للمصرف الإسلامي هي تحريمه التعامل بالربا، وتتعد هذه الخاصية المعلم الرئيس، والأول للمصرف الإسلامي، وبدونها يصبح هذا البنك كأي بنك ربوي آخر، وحتى أصبحت تسمية البنك اللاربوي مرادفة للمصرف الإسلامي . ومن هنا فإن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أيا كانت صورها وأشكالها أخذاً أو عطاءً، وإيداعاً أو توطيئاً، قبولاً أو خصماً ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ظاهرة أو مخفية، محددة مقدماً أو مؤخراً ثابتة أو متحركة، كاملة أو منقوصة، أعمالاً لأحكام الشريعة والتزاماً بأمر الله سبحانه وتعالى وتجنباً لنواهيه . ومن أهم أدلة تحريم الربا:

أ. القرآن الكريم في آيات عديدة منها :

١- الآية ٢٧٥ من سورة البقرة " الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُ الشَّيْطَانَ...".

٢- الآية ٢٧٦ من سورة البقرة " يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ...".

٣- الآية ٢٧٨ والآية ٢٧٩ من سورة البقرة " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ...".

٤- الآية ١٣٠ والآية ١٣١ من سورة آل عمران " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ...".

٥- الآية ١٦٠ والآية ١٦١ من سورة النساء " وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ ...".

ب. السنة النبوية الشريفة، وهناك مجموعة كبيرة من الأحاديث الدالة على التحريم منها :

١- قول رسول الله (ﷺ) لعلي بن أبي طالب (عليه السلام) : ((يا علي درهم ربا أعظم عند الله من سبعين زنيه)).^(٩)

٢- عن الإمام علي (عليه السلام) : ((لعن رسول الله (ﷺ) الربا وأكله وبايعه ومشتريه وكاتبه وشاهديه)).^(١٠)

٣- عن الإمام الباقر (عليه السلام) : ((أخبث المكاسب كسب الربا)).^(١١) وغيرها الكثير .

٢- الالتزام بالمعاملات المحللة :

إلى جانب تحريم الربا حرمت الشريعة الإسلامية مجموعة من المعاملات، ولا يمكن للمصرف الإسلامي التعامل بها بأي حال من الأحوال ومن هذه الأنشطة، صناعة الخمور، وموائد القمار، والمخدرات، والبغاء، والغش، والغبن، والتدليس، وإعانة الظالمين، والصناعات التي تقوم على تربية وذبح وبيع لحوم الخنزير، والاحتكار وغيرها .

ومن المعاملات المحرمة أكل أموال الناس بالباطل بصورة من المعاملات الاقتصادية، وغير الاقتصادية التي بموجبها يتم الحصول على الأموال دون وجه حق .

ومن أهم تلك الطرق: السرقة، وخيانة الأمانة، والقمار، والغصب، والابتزاز، والتهديد، والنصب، وغير ذلك كلها أفعال محرمة لا يجوز للمصرف الإسلامي أن يقع فيها .

قال تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ) سورة النساء آية ٢٩ .

(وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ) سورة البقرة آية ١٨٨ .

٣- إبراز عنصر العمل البشري كمصدر للدخل :

يؤكد المصرف الإسلامي على إن العمولة التي يتقاضاها ما هي إلا أجره عمل مقابل الخدمات التي يؤديها، وبالتالي فهو يبرز عنصر العمل البشري في النشاط المصرفي بوصفه مصدر للدخل، والاتجاه عكسياً إلى الحد من دخل رأس المال .

وتأتي هذه الخاصية من إيمان الإسلام بأن العمل هو أساس الملكية، وهو أي العمل أداة رئيسية في جهاز التوزيع الإسلامي، لأن كل عامل يحظى بالثروات الطبيعية التي يحصل عليها بالعمل ويمتلكها وفقاً لقاعدة : إن العمل سبب الملكية .^(١٢)

٤- الاتجاه إلى الاحتفاظ مهما أمكن بروح الوساطة :

تثار في مجال المصارف الإسلامية أسئلة جوهرية حول طبيعة عمل المصرف الإسلامي، فهل هو مجرد وسيط بين المدخرين ورجال الأعمال ؟ أو انه تاجر ينبغي أن ينافس بقية التجار في خضم الأسواق ويسهم فعلياً في الأنشطة التجارية ؟^(١٣)

والإجابة الناجحة هي إن على المصرف الإسلامي أن يكون وسيطاً في جمع المدخرات وتوظيفها في عقود النيابة والمتضمنة الوكالة والمضاربة والشراكة وغيرها، وذلك لأن عقود النيابة عقود آمنة، فهو لا يتحمل من المخاطر إلا قدر ما يتصل بعمله، وهو إدارة أموال ذوي الفائض وتوجيهها إلى ذوي العجز. فهو يختلف بذلك عن المصرف التقليدي .

٥- تنمية الأموال وعدم اكتنازها : يتعين على المصرف الإسلامي ان يعمل على تنمية المال، وأثماره واعتباره، مستخلفاً فيه ووكيلاً عن أصحابه ، وتوظيفه التوظيف الفعال لصالح المجتمع، وليس اكتنازه وحرمان المجتمع من خيراته، تجنباً لغضب الله تبارك وتعالى وابتعاداً عن نواهي وخوفاً من قوله : (يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ) سورة التوبة آية ٣٥ .

٦- اخلاقية المصرف الاسلامي :

فالمصرف الاسلامي ليس كالمصرف التقليدي هدفه الربح فقط، بل يجب على المصرف الاسلامي ان يكون مصدر اشعاع في المجتمع الاسلامي من خلال نزوعه الى فائدة المجتمع، وتحمل الاعباء في سبيل اشاعة الروح الاسلامية في نظام مصرفي خال من الربا، واستعداده للتضحية بشيء من الربح او المخاطرة حين يتطلب ذلك .

ثالثاً : لجنة بازل واتفاقياتنا :

يعود الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال الى وقت مبكر في منتصف القرن التاسع عشر، حيث صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس المال لكل بنك وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها، وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية على رأس المال . وقد حددت هذه النسبة بـ ١٠% عالمياً، وساد هذا المعيار الى سنة ١٩٤٢، حيث تخلت عنه المصارف خاصة الأمريكية واليابانية منها .

بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت السلطات النقدية والمصارف معيار نسبة رأس المال الى اجمالي الاصول باعتبار ان الاهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الاموال في توظيفات مختلفة، ومدى سيولة هذه الاصول .

تطور الامر بعد ذلك الى استخدام مؤشر رأس المال الى اجمالي القروض والاستثمارات، باستثناء بعض الاصول النقدية في الصندوق والاوراق المالية الحكومية، والقروض المضمونة من الحكومة باعتبار ان هذه الاصول ليس فيها مخاطرة بالنسبة للبنك، وقد ظهرت هذه الفكرة منذ عام ١٩٤٨ تقريباً (١٤).

وبعد ان تفاقمت ازمة المديونية الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية، مما سبب ازمات لهذه البنوك، اضافة الى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس اموال تلك البنوك، كل هذا دعا السلطات الاشرافية في مجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى

الى تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه الدول تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية (Bank of International Settlements) بمدينة بازل السويسرية، وبها تقع امانتها العامة، لذلك سميت هذه اللجنة باسم: لجنة بازل للاشراف المصرفي Basel committee on Banking Supervision، عرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل، وكان ذلك عام ١٩٧٥ م .

١- الجوانب الاساسية لاتفاقية بازل I:-

انطوت اتفاقية بازل I على العديد من الجوانب اهمها (١٥) :

أ. التركيز على المخاطر الائتمانية : بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الاولى بشأن كفاية رأس المال عام ١٩٨٨، ليصبح بعد ذلك اتفاقاً عالمياً، وبعد ابحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة رأس المال الى الاصول حسب درجة خطورتها، وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ (٨%)، واوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام ١٩٩٢، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءاً من عام ١٩٩٠ .

ب. تقسيم دول العالم الى مجموعتين من حيث اوزان المخاطر الائتمانية :

قررت اللجنة تصنيف الدول الى مجموعتين :

- الأولى متدنية المخاطر : وتضم (١) دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يضاف الى ذلك دولتان هما سويسرا والسعودية . (٢) الدول التي عقدت ترتيبات مع صندوق النقد الدولي وهي استراليا النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فلندا، ايسلندا، الدنمارك، اليونان، تركيا .
- الثانية مرتفعة المخاطر: وتضم بقية دول العالم .
- ج. ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالاحطار الناتجة عن انشطته المختلفة، بغض النظر عما اذا كانت داخلية في ميزانية البنك او خارج ميزانيته .
- تقسيم رأس المال الى شريحتين :
- ١- رأس المال الاساسي : وشمل حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الارباح غير الموزعة .
 - ٢- رأس المال المساند (التكميلي) : ويشمل احتياطات معلنة+احتياطات اعادة تقييم الاصول+احتياطات مواجهة ديون متعثرة+الاقراض متوسط وطويل الاجل من المساهمين+الاوراق المالية (الاسهم والسندات التي تتحول الى اسهم بعد فترة) .
- ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال :^(١٦)
- ١- الايزيد رأس المال المساند عن رأس المال الاساسي .
 - ٢- الاتزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الاطار عن (٥٠%) من رأس المال الاساسي .
 - ٣- الاتزيد المخصصات العامة كحد اقصى عن (٢%) مرحلياً ثم تحدد بـ (١,٢٥%) من الاصول والالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) مرجحة للخطر، لانها لاترقى الى حقوق الملكية) .
 - ٤- تخضع احتياطات اعادة تقييم الاصول لخصم (٥٥%) لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الاصول .
 - ٥- يتم سداد الاوراق المالية التي تتحول الى اسهم بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين .
 - ٦- يشترط لقبول اية احتياطات سرية ضمن رأس المال المساند ان يكون موافقاً عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية وان تكون من خلال حساب الارباح والخسائر، وان لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لاتسمح بها .
- هـ. وضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الاصول :
- ان الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الاصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالاصل أي المدين من جهة اخرى، ومن هنا نجد ان الاصول تتدرج عند حساب معيار كفاية اس المال من خلال خمسة اوزان هي : صفر، ١٠%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%، ولاتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية ان تختار تحديد بعض اوزان المخاطر، والاهم ان اعطاء وزن مخاطر لاصل ما لايعني انه اصل مشكوك في تحصيله بذات ادرجة، وانما هو اسلوب ترجيحي للفرقة بين اصل واخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة .

والجدول الاتي يوضح اوزان المخاطر المرجحة للاصول حسب نسبة بازل :

درجة المخاطرة	نوعية الاصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان الاوراق المالية الصادرة من الحكومات + المطلوبة او المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD .
من ١٠% الى ٥٠%	المطلوب من هيئات القطاع المحلية (حسبما يتقرر محليا)
٢٠%	قروض مضمونة من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OECD + النقدية في الطريق
٥٠%	قروض مضمونة برهانات عقارية ويشغلها ملاكها
١٠٠%	جميع الاصول الاخرى بما فيها القروض التجارية + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج منظمة OECD ويبقى على استحقاقها مايزيد على عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات اخرى + جميع الموجودات الاخرى

جدول رقم (١)

المصدر : برايان كويل، التعاملات المالية للبنوك، ترجمة : قسم الترجمة بدار الفاروق، للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٦ .
وتحسب اوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الاصلي المقابل له في اصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كما في الجدول ادناه :

معامل التوجيه	البنود
٢٠%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الاجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية)
٥٠%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الاداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات او توريدات)
١٠٠%	بنود للقروض (الضمانات العامة للقروض)

جدول رقم (٢)

المصدر : د. طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على اعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٣٦ .
وبهذا تصبح نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي :

رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)
مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة
الخطر

ججج

٨ ≤

اتفاقية بازل II :

بعد وضع النسبة اعلاه، رأت المصارف ضرورة اعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي اصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات وغيرها، لذلك اصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملائة المتعلقة بمخاطر السوق فقط سنة ١٩٩٦، وهي مطروحة منذ سنة ١٩٩٨، وفي عام ١٩٩٩ نشرت لجنة بازل اقتراحات اولية لإطار جديد لقياس الملائة المصرفية (كفاية رأس المال) ليحل محل اتفاقية ١٩٨٨، وتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل اكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف، وهو ما عرف باتفاقية (بازل II).

وفي ١٦ كانون الثاني تقدمت لجنة بازل بمقترحات اكثر تحديداً وتفصيلاً حول الاطار الجديد السابق لمعدل الملائة المصرفية، وطلبت ارسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر ايار ٢٠٠١، وكان من المتوقع ان تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠١، ولكن لكثرة الردود والملاحظات تم تمديد مهلة التطبيق حتى عام ٢٠٠٥^(١٧). يقوم الاتفاق الجديد على اسس ثلاثة هي :

- ١- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان .
 - ٢- ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي ان يكون البنك وغيره من المؤسسات المالية الخاضعة لاشراف الجهات الرقابية الالية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك .
 - ٣- نظام فاعل لانضباط السوق والسعي لاستقراره، وهذا يتطلب من أي بنك او مؤسسة مالية ان تقوم بالافصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للمخاطر، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، وليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات .
- وبالنسبة لكفاية راس المال سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد راس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي قد تختلف من بنك لآخر، كما منحت لها المرونة في التطبيق، اذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة او اكثر تعقيداً في هذا التحديد حسب حجم المصارف وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر، ومع ان الاتفاق الجديد ابقى معدل الملائة الاجمالية عند ٨% كما ورد

في اتفاقية بازل I لعام ١٩٨٨ بيد انه ادخل بعض التعديل على مكونات النسبة كما يلي^(١٨) :

- سمح للبنوك باصدار دين متأخر الرتبة قصير الاجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية .

وبهذا يصبح رأس المال الاجمالي متكوناً من : الشريحة الاولى (رأس المال المدفوع+الاحتياطيات+الارباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند) + الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الاجل) .

ويجب ان تتوفر في الشريحة الثالثة الشروط الآتية :

- ان يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق اصلية لاتقل عن سنتين وان تكون في حدود ٢٥٠% من رأس مال البنك من الطبقة الاولى المخصصة لدعم المخاطر السوقية .

- ان يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الاجنبي .

- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك حتى نضمن الحد وهو ٢٥٠% .

- الخضوع لنص (التجميد) الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة او اصل ادنى من متطلباته الراسمالية .

- ان تكون الشريحة الاولى $\leq$ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة، وقررت اللجنة ان يكون هذا القيد رهناً بالادارة الوطنية .

عند حساب نسبة رأس المال الاجمالية للبنك يتم ايجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية ١٢,٥ ثم اضافة الناتج الى مجموع الاصول المرجحة للأوزان المخاطرة .

وبما ان المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقة احصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للمخاطرة (VAR) Value at Risk تصبح اذن العلاقة المعدلة لحسب كفاية رأس المال كما يلي :

$$\frac{\text{اجمالي رأس المال (الشريحة ١ + الشريحة ٢ + الشريحة ٣)}}{\text{الاصول المرجحة باوزان المخاطرة + (مقياس المخاطرة السوقية)}} \leq ٨\%$$

جججج

$\leq ٨\%$

ومعنى ذلك ان الاصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية $12,5 \times$ يجب ان يكون اكبر من اجالي راس المال بـ (١٢,٥) مرة على الاكثر (١٩).

واذا كان مقترح بازل الجديد قد حافظ على منطق حساب المتطلبات الدنيا للاموال الخاصة كنسبة بين الاموال الخاصة والمخاطر المترتبة وحصرها عند مستوى ٨% فانه طور طريقة قياس هذه المخاطر من خلال ادخال تغييرات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر، حيث اصبحت لانتوقف على الطبيعة القانونية للمقترضين بل على نوعية القرض في حد ذاته، بالإضافة الى اقتراح طرق جديدة لقياس الخطر تمثلت اساساً في :

- المقاربة المعيارية المتمثلة في التقيط الخارجي La notation extern التي تركز على تصنيف المخاطر حسب وكالات التقيط .

- مقارنة التقيط الداخلي للقرض، وهي طريقة قاعدية جديدة تقوم على اساس تصنيف المخاطر اعتماداً على احتمالات العجز المتوقعة من طرق البنوك المعينة وذلك بالنسبة لكل حافظها (سواء تعلق الامر بالجماعات المحلية ومؤسسات القطاع العام، البنوك ومؤسسات الاستثمار، المؤسسات الصناعية والتجارية، العملاء الخواص) .

وتجدر الاشارة الى ان اللجنة ترى انه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية ان يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطر يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد، أي: باستخدام النماذج الداخلية، او باستخدام النموذج الموحد الصادر من اللجنة. (٢٠)

رابعاً: تحديات مقررات بازل :

تعد مقررات لجنة بازل من اهم التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في الوقت الحالي .

وتتمثل مظاهر التحدي المتوقع من جراء تطبيق هذه المقررات في عدة اوجه منها :
١- ان الغالبية العظمى من البنوك الاسلامية توجد في الدول النامية، والتي تصنف ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً، يتمثل في ارتفاع تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية بما يحد من حركة انسياب رؤوس الأموال وتشجيعها واستثمارها عبر تلك المصارف، كما تؤثر بشكل مباشر على نوع التسهيلات وحجمها، التي يمكن ان تمنحها المؤسسات الدولية للمصارف الإسلامية، ولم تراع مقررات بازل II عند تقرير الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال، الطبيعة الخاصة لعمليات المصارف الإسلامية، باعتبارها قائمة على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر سواء من جانب الموارد والالتزامات أو في جانب الأصول المستخدمة .

وقد بذلت محاولات لتقديم مقياس لملاءة البنوك يأخذ بالحسبان الاعتبارات السابقة، ولعل ابرز هذه المحاولات ما قامت به هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية عام ١٩٩٩، ولعل من أهم الأسئلة التي تم طرحها في هذا المجال هو طبيعة

حسابات الاستثمار المشاركة في الربح (حسابات الاستثمار المشترك)، حيث إنها ليست ودائع كما إن تعريف اللجنة لرأس المال التنظيمي لا يشمل هذا النوع من الحسابات، ويمكن تلخيص أهم ماتوصلت إليه لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البيان الصادر عنها في أيار ١٩٩٩ بهذا الخصوص .

وأوضحت اللجنة إن نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية يمكن احتسابها كالآتي^(٢١):

$$\text{نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية} = \frac{\text{رأس المال المدفوع، الاحتياطات+مخاطر الاستثمار، احتياطات إعادة التقديم}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة(الممولة ممن رأس مال المصرف + المطلوبات)(باستثناء هذا، حسابات الاستثمار المشترك) + ٥٠\% من حسابات الاستثمار المشترك}}$$

اعطاء اوزان مخاطر للموجودات تتسجم مع اوزان المخاطر التي حددتها بازل . لقد قامت اللجنة باعداد مذكرة نقاش واستطلاع آراء المختصين في هذا المجال وقد خلصت اللجنة بناء على ذلك بما يأتي^(٢٢):

- أ. هنالك مخاطر اخرى غير المخاطر الائتمانية العادية تنشأ عن ادارة حسابات الاستثمار المشترك .
- ب. هناك مخاطر تنشأ عن مخالفة ادارة البنك قيود الاستثمار او حصول تعدي او اهمال في ادارة اموال المستثمرين حيث يكون البنك مسؤولاً من ناحية قانونية في هذه الحالة .
- ج. هناك نوع اخر من المخاطر يمكن ن يتعرض له البنك الاسلامي يتمثل في الضغوط التي يمكن ان يتعرض لها تعديل العائد على حسابات الاستثمار المشترك وذلك بالتخلي عن جزء من العائد على حقوق المساهمين وذلك للتمكن من المنافسة في السوق، سمت اللجنة هذا النوع من المخاطر (المخاطر التجارية المنقولة) .
- د. بسبب المخاطر الواردة في (ب) و (ج) يتم ضم (٥٠\%) من حسابات الاستثمار المشترك لمقام النسبة .

٢- ان تطبيق مقررات بازل II سيؤدي الى انعكاسات سلبية على الايرادات والارباح المتوقعة للمصارف الإسلامية - تبعاً لاعتبارات عديدة منها :
اضطرار هذه البنوك الى احتجاز نسبة عالية من الارباح بغرض زيادة رؤوس اموالها لتحسين نسب الكفاية من خلال زيادة بسط النسبة، وهذا يعني عدم توزيع نسبة الارباح على المساهمين، وبالتالي يزيد من صعوبة اقبالهم على شراء الاسهم الجديدة المطلوب طرحها لزيادة رؤوس اموالها .

٣- أيضاً من التحديات التي تضعها المقررات امام المصارف الاسلامية اضطراب الاخيرة الى العمل على تخفيض محفظة الاستثمار، والتوظيف، بغرض احداث التوازن المطلوب بين استخدامات الاموال فيها، ومتطلبات نسبة الملاءة عند احتساب اوزان المخاطرة .

٤- يضاف الى ما سبق باقي المحاور التي تقوم بها المقررات المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية، واجراءاتها وانضباط السوق، وشروط الافصاح، والشفافية، فضلاً عن ان تلك البنوك توجه جزءاً كبيراً من مواردها لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي لن تحصل غالباً على تصنيف ائتماني .

وبالتالي يصبح لزاماً على هذه البنوك احتساب وزن مخاطر لها يعادل ١٠٠% من قيمة مديونياتها بما يزيد من تكلفة التمويل الممنوح لها، وبالتالي زيادة عبء رفع رؤوس اموال تلك البنوك مما يؤدي الى التقلص التدريجي لوظيفة من اهم وظائف المصارف الاسلامية المتمثلة في دعم اهداف التنمية الاجتماعية داخل المجتمعات التي تعمل بها. (٢٣)

٥- مدى جاهزية المصارف الاسلامية على الوفاء بمتطلبات ومعايير اتفاقية بازل وماتتضمنه من الاخذ بمنظومة كاملة لإدارة المخاطر واستقرار في القطاع المالي، ومدى توافق هذه المصارف مع مبادئ الرقابة الفعالة للجنة بازل، واساليب ومناهج التقييم الداخلي، وبذلك يبقى الامر بالنسبة لهذه المصارف- باعتبارها جزء من مصارف الدول النامية- اكثر صعوبة لاستيفاء توافقها مع المبادئ الاساسية لاتفاقية بازل .

٦- ان تطبيق اتفاق بازل II يعمل على تعميق التقلبات Volatility الاقتصادية عند الاخذ بتقدير السوق للمخاطر، وتأثير ذلك على تدفق الاموال للدول النامية في اوقات الانكماش الاقتصادي، فيذهب البعض الى ان مزيداً من الاعتماد على السوق لتقدير مخاطر الاقراض يؤدي الى زيادة موجات التفاؤل في فترات الانتعاش وبالتالي تقليل حجم المخاطر المتوقعة، وعلى العكس يؤدي الى زيادة موجات التشاؤم في فترات الانكماش وبالتالي زيادة حجم المخاطر المتوقعة، ومن الواضح ان تأثير نشاط المصارف خلال الدورة الاقتصادية على النحو المشار اليه (ميل المصارف الى التوسع في النشاط في فترات الانتعاش لانخفاض المخاطر ونقص تكلفة الاقراض ، والتضييق في النشاط في فترات الانكماش عند ارتفاع المخاطر مع زيادة تكلفة الاقراض)، سيتجاوز حدود الدول النامية ليعتقد بنشاط المصارف بصفة عامة، وهو الامر الذي يثير الجدل حول قدرة السوق على تقديم معيار موضوعي ومستقر لتقييم المخاطر، وبذلك تصبح السوق نفسها احد عوامل عدم الاستقرار في القطاع المالي وهو الامر المعروف في الادب الاقتصادي بالاثار المعزز للتقلبات Procyclicality^(٢٤) وفي مثل هذه الحالات فان الدول النامية- بوجه خاص- هي التي ستعاني من ارتفاع تكلفة الاقراض من المصارف العالمية في فترات الانكماش أي في الاوقات التي تحتاج فيه الى مزيد من التسهيلات، وهذا مما يكون له الاثر الواضح على المصارف في الدول النامية عموماً وعلى المصارف الاسلامية بصفة

خاصة، لأنها تشكل جزء مهم من القطاع المالي والمصرفي في هذه البلدان وتحتمل أعباء إضافية وبصفة دائمة لكونها تتسم بسمات خاصة تميزها عن باقي المصارف .

٧- فيما يخص الأنشطة ذات الكثافة العالية للعمل، فإن تنفيذ احكام اتفاق بازل، يتطلب نوعية عالية من الكفاءات البشرية، سواءً في التحليل المالي، او في وضع النظم المحاسبية ومراجعتها او من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في ميدان تقنيات المعلومات، وكل هذا من شأنه ان يزيد احتياجات المصارف الاسلامية لهذه التخصصات الفنية والتي تفتقر اليها اصلاً .

الخاتمة

يخلص الباحث من خلال محاور بحثه الى ان مقررات اتفاقية بازل والتي صيغت اصلاً من قبل مجموعة خبراء في الدول الصناعية الكبرى الاكثر تقدماً اعتماداً على واقع وظروف عمل المصارف فيها، لم تأخذ في الاعتبار وبدرجة كافية احتياجات الدول النامية وما يحيط بقطاع المصارف فيها من ظروف، وانما جاءت متوافقة مع متطلبات المصارف في الدول المتقدمة وخاصة تلك المصارف ذات النشاط الدولي المتعدد .

ولان ظروف المصارف تختلف من بلد لآخر وبحسب درجة تطوره من ناحية وحجم عمليات المصرف وتشعبها من ناحية اخرى، فان النتيجة المنطقية تؤكد على ان مقررات لجنة بازل ستمثل تحديات لا يستهان بها بالنسبة لعمل المصارف الاسلامية .

وحيث ان هذه التحديات المتمثلة بالمخاطر المرتفعة والتكلفة العالية للحصول على الموارد المالية، وانخفاض الإيرادات واحتجاز نسبة كبيرة من الأرباح بهدف زيادة رؤوس الأموال لتحسين نسب الكفاية وتراجع ثقة المستثمرين (العملاء)، وعدم جاهزية المصارف الإسلامية من حيث انخفاض الكفاءة في ميدان التقانة الحديثة.... الخ، من تحديات مرّ ذكرها في الفقرة (رابعاً).

كل هذه التحديات التي تفرضها لجنة بازل تتطلب من القائمين على المصارف الإسلامية مواجهتها والعمل على تداركها بمختلف الوسائل المتاحة، وفي مقدمة ذلك السير باتجاهين:

الاتجاه الأول: العمل على تخفيف الالتزامات المفروضة على المصارف الاسلامية (لما تتمتع بها هذه المصارف من خصوصية)، إلى المستوى الذي يتوافق مع واقعها وظروف عملها، وذلك من خلال التباحث مع الأطراف الدولية والمحلية (البنك المركزي) للوصول إلى أفضل النتائج التي تمكن هذه المصارف من مواصلة عملها والحفاظ على قدراتها التنافسية مع باقي المصارف.

الاتجاه الثاني: التحرك السريع من قبل إدارات المصارف الإسلامية لزيادة رؤوس أموالها وتحسين إدارة المخاطر، وتخفيض مخاطر الإقراض، والزيادة في محفظة الاستثمار وتنويعها، وتحسين نسب أرباح المستثمرين وخلق روح الثقة لديهم

وزيادة الشفافية، وتطوير النظم المحاسبية واعتماد الكفاءات الفنية النقائنة الحديثة، والتعامل مع المستجدات بنوع من المرونة والكفاءة في العمل، خاصة وإن هذه المصارف ستواجه منافسة كبيرة من نظيراتها الأجنبية في ظل الانفتاح الاقتصادي، لذا فإنَّ عليها أن تعمل وبشكلٍ جدي على تطوير قدراتها التنافسية. كل ذلك من شأنه أن يخفف من التحديات التي أفرزتها لجنة بازل على عمل المصارف الإسلامية.

المصادر

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً:

- ١- د. عبد الرزاق رحيم جدي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، ط١، ١٩٩٨م، ص ٥٤ .
- ٢- مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، العدد ٧، ذو القعدة ١٣٩٩هـ ، ص ٢٢ .
- ٣- د. عبد السميع المصري، موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٧م، ص ٣٣ .
- 4- Adnan yousif, Islamic Banks, Union of Arab Banks, no.261, 2002, p.93 .
- ٥- د. سامي مظهر قنطجي، مؤسسات البنية التحتية للصناعات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٣ .
- ٦- نفس المصدر اعلاه .
- 7- www.imf.org,02.05.2002 .
- ٨- رفيق يونس المصري، ماهية المصرف الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٣ .
- ٩- الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الربا والبنك الإسلامي، قم ، ١٤٢٢هـ، ص ٢٢ .
- ١٠- المصدر السابق نفسه، ص ٢٥ .
- ١١- المصدر السابق نفسه، ص ٢٦ .
- ١٢- السيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ج١، (النجف الاشرف، مؤسسة بقية الله)، ٢٠٠٣، ص ٣٣١ .
- ١٣- انظر: سامي ابراهيم سويلم ، "الوساطة المالية في الاسلام" مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد العاشر، الرياض، ١٩٩٨ ص ٢ .
- ١٤- رسمية قرياقص، عبد الغفار حنفي، الاسواق والمؤسسات المالية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر، ١٩٩٧، ص ١٩٢ .
- * وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، بالإضافة الى كل من سويسرا، ولوكسنبورغ .
- 15- Basel committee on Banking supervision, the new capital Accord, consultative Document, 31/5/2001 (BIS) .

16- philippe Garsvault et stephane primi: La banque fonctionnement et strategies, ed. Economic, paris, 1995, p:170 .

١٧- د. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٢٨٨-٢٨٩ .

١٨- الملامح الاساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، دراسة قدمت الى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والذي عقد في القاهرة في سبتمبر ٢٠٠٤، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٤، ص ٢١-٢٥ .

١٩- برايان كويل، التعاملات المالية للبنوك، ترجمة : قسم الترجمة بدار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٥-١٠٨ .

٢٠- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠١، ص ٣٠١ .

٢١- د. سامي مظهر قنطجي، مؤسسات البنية التحتية الاسلامية للصناعات المالية الاسلامية، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص ٢٦ .

٢٢- د. ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الاسلامية في اطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٥، ص ١١ .

٢٣- تقرير بنك دبي الاسلامي المنشور في جريدة الاتحاد الاماراتية، في ٢٧ يناير ٢٠٠٥ .

٢٤- الملامح الاساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، مصدر سابق، ص ٢٨ .

Abstract

Banking sector occupation recognize place in financial system because its the oldest institution and more found in Economic Structural THE task of bank is credit the money which it the ENGINE of activity economic and the Islamic Banks is the important part of Banking sector that done according of Islamic Doctrine which it different as BAZEL DECISIONS many challenges faces activity Islamic banks and constraints like the profits that Islamic REIGN deny it

From clear the idea the search contents many TARGETS :

1: The concept of Islamic Banks and It's History.

2:- The fundamental features of Islamic banks.

3:-Agrments of BAZEL COMMITTEE.

4:-ISLAMIC BANKS facing challeneges of bazel decision.